Distr.: General
6 April 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة السبعون

جنيف، 19–30 حزيران/يونيه 2023

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا*

تقرير الأمينة العامة للأونكتاد

موجز

يوثق هذا التقرير نتائج عمل الأونكتاد دعماً للتنمية في أفريقيا وتأثيره في المجالات التالية: تحويل الاقتصادات؛ ومعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود؛ وتحسين القدرة التنافسية؛ وتمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم. وعلى الرغم من أن التقرير ليس شاملاً، فإنه يغطي الأنشطة الرئيسية التي اضُطلع بها دعماً لأفريقيا في الفترة من أيار/مايو 2022 إلى نيسان/أبريل 2023. واستخدم الأونكتاد في عمله هذا 32,3 في المائة من مجموع نفقات مشاريعه، أي ما يعادل 014 028 17 دولاراً في كانون الثاني/يناير 2023.

* لا يعني ذكر أي شركة أو عملية مرخَّص بها الإعراب عن موافقة الأمم المتحدة عليها.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يوثق هذا التقرير نتائج عمل الأونكتاد دعماً للتنمية المستدامة في أفريقيا وتأثيره في المجالات التالية: تحويل الاقتصادات؛ ومعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود؛ وتحسين القدرة التنافسية؛ وتمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم. وعلى الرغم من أن التقرير ليس شاملاً، فإنه يغطي الأنشطة الرئيسية التي اضُطلع بها في الفترة من أيار/مايو 2022 إلى نيسان/أبريل 2023 ويسلط الضوء على مقدار الموارد المتعلقة بالمشاريع التي خُصصت لهذه القضية.

ثانياً- نتائج وآثار الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

ألف- تحويل الاقتصادات

2- يواصل الأونكتاد دعم البلدان الأفريقية في تحويل اقتصاداتها، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، وتسريع التنمية المستدامة، وتيسير اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، يواصل الأونكتاد تركيز أنشطته على بناء قدرة البلدان الأفريقية على حفز التحول الاقتصادي الهيكلي.

3- ***تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2022: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في أفريقيا – الدور التحفيزي للأعمال والخدمات المالية.*** يشدد الأونكتاد في هذا التقرير على أن إهمال الدور التحويلي المحتمل للخدمات الشديدة الاعتماد على المعارف، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الأعمال، والخدمات المالية الرقمية، هو من بين الأسباب الرئيسية التي تجعل تنويع الصادرات أمراً صعباً في أفريقيا. ويسلط الأونكتاد الضوء كذلك على أن التصدي الفعال للحواجز التي تعترض تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيكون أساسياً لإطلاق العنان للدور التحويلي للخدمات في تعزيز تنوع الاقتصادات الأفريقية ومدى تعقيدها.

4- وبعد إطلاق التقرير في تموز/يوليه 2022، عمل الأونكتاد مع واضعي سياسات وباحثين وجهات فاعلة في القطاعين العام والخاص في أفريقيا عبر سلسلة من الأنشطة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022. وركزت المناقشات في هذه الأنشطة على قضايا منها المسارات المبتكرة والمستدامة لتعزيز تنويع الصادرات والقدرة الإنتاجية في أفريقيا من خلال إطلاق العنان لخدمات التكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك الخدمات المالية.

5- ***تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022: الإصلاح الضريبي والاستثمار المستدام على الصعيد الدولي.*** في هذا التقرير، يشير الأونكتاد إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا زادت من 39 بليون دولار في عام 2020 إلى 83 بليون دولار في عام 2021 (5,2 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي). غير أن معظم البلدان المتلقية شهدت ارتفاعاً معتدلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تضخم المبلغ الإجمالي للقارة بسبب صفقة مالية واحدة كبيرة داخل شركة، وهي صفقة لولاها لما زاد هذا الاستثمار سوى زيادة معتدلة. وظلت إعلانات المشاريع الجديدة قليلة، لكن صفقات تمويل المشاريع الدولية ارتفعت بنسبة 26 في المائة، حيث نما قطاع الصناعات الاستخراجية نمواً قوياً. وشهد الجنوب الأفريقي زيادة في التدفقات بنسبة 895 في المائة بسبب إعادة التشكيل الكبيرة للغاية لشركة ناسبرز – بروسوس في جنوب أفريقيا، في حين ارتفعت التدفقات إلى شرق أفريقيا وغرب أفريقيا بنسبة 35 في المائة و48 في المائة على التوالي؛ وراوحت التدفقات إلى منطقة وسط أفريقيا مكانها وانخفضت في شمال أفريقيا بنسبة 5 في المائة. غير أن التقرير يشير إلى توقعات قاتمة لعام 2022، حيث يُرتقب أن تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، شأنها شأن البلدان النامية الأخرى، تأثراً شديداً

بالحرب في أوكرانيا وتداعياتها الأوسع نطاقاً. وقد يتيح ارتفاع أسعار السلع الأساسية بعض الزيادات التعويضية في الاستثمارات للاقتصادات القائمة على الموارد في أفريقيا. وفيما يتعلق بسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، أشار التقرير إلى أن 35 في المائة فقط من جميع الحوافز الضريبية التي استُحدثت في أفريقيا على مدى العقد الماضي كانت محددة زمنياً، وهي أدنى حصة بين جميع المناطق.

6- **تقارير تقييم مواطن الضعف.** تهدف موجزات تقييم مواطن الضعف إلى مساعدة أقل البلدان نمواً المؤهلة على صياغة استراتيجيات توفر لها زخماً لزيادة فرصها في تحقيق التقدم الهيكلي والاجتماعي والاقتصادي نحو الخروج من فئة أقل البلدان نمواً ومواصلة النمو. وبالنسبة للأونكتاد، ينطوي ذلك على توفير مواد تحليلية خاصة بكل بلد عن الآثار المترتبة على الخروج من الفئة. ويشمل ذلك تقييماً شاملاً لمواطن الضعف استناداً إلى معلومات وجيهة وحديثة عن البلد؛ وتقديم خدمات استشارية مناسبة إلى واضعي السياسات؛ وإجراء حوارات في السياسة العامة مع أصحاب المصلحة المعنيين في البلد؛ ومساعدة البلد على إعداد استراتيجية انتقال سلس إلى المشهد العالمي بعد الخروج من الفئة. ونشر الأونكتاد موجز بيانات مواطن الضعف في أنغولا في كانون الثاني/يناير 2023، ومن المتوقع أن تُنشر موجزات مواطن الضعف لكل من جزر القمر وجيبوتي وزامبيا والسنغال بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2023.

7- **استعراضات سياسات الاستثمار.** دعماً لجهود البلدان النامية الرامية إلى تنويع اقتصاداتها واجتذاب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر والنهوض بالتنمية المستدامة، يُجري الأونكتاد استعراضات لسياسات الاستثمار، وهي دراسات تشخيصية للبيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية والتشغيلية للاستثمار. وتشجع استعراضات سياسات الاستثمار المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار في أمس البلدان حاجة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم الأونكتاد وضع سياسة وطنية للاستثمار في نيجيريا واستعراض سياسة الاستثمار في توغو، وأتاح بناء القدرات من أجل تشجيع الاستثمار وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنغولا. ويجدر بالذكر أن استعراض سياسة الاستثمار في توغو جزء من مشروع مكون من ثلاثة عناصر ينفذه الأونكتاد بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توغو. ويحلل المشروع الأطر الاستراتيجية والقانونية والمؤسسية للاستثمار، وكذلك إمكانات البلد وقدرته التنافسية، ويقدم توصيات بشأن اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز القطاع الخاص المحلي، وزيادة القدرة التنافسية لتوغو.

8- ***استعراض النقل البحري لعام 2022.*** يقدم الأونكتاد في هذا التقرير استعراضاً نقدياً للتغيرات الهيكلية والدورية التي تؤثر في التجارة المنقولة بحراً، والموانئ وقطاعات النقل البحري، وأسواق الشحن، وتكاليف النقل. وعلاوةً على ذلك، يعرض التقرير تقييماً متعمقاً للتطورات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في النقل والتجارة، ويقدم توصيات سياساتية وجيهة لمعالجة التحديات المبينة.

9- **تقييم الثغرات في القدرات الإنتاجية الوطنية.** يسعى الأونكتاد، في سياق عمله المتعلق بالقدرات الإنتاجية، إلى تحسين وضع السياسات على الصعيدين الوطني والعالمي للاستفادة من المزايا النسبية بتخفيف المعوقات الرئيسية من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في وضع تقييمات الثغرات في القدرات الإنتاجية الوطنية واستعراضات السياسة العامة. وقد أكملت عدة بلدان، منها إثيوبيا وأنغولا وزامبيا وكينيا، تقييمات الثغرات في القدرات الإنتاجية الوطنية في كل منها، على نحو يرسي الأساس لبرامج

وطنية كلية لتنمية القدرات الإنتاجية. وفي الفترة من أيار/مايو 2022 إلى نيسان/أبريل 2023، درب الأونكتاد خبراء وطنيين في مجال الإحصاء والسياسة العامة في إثيوبيا[1] وزامبيا[2] ونيجيريا[3].

10- ومن خلال "البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: برنامج التدريب الثاني في مجال التجارة"، قام الأونكتاد أيضاً بتدريب 875 أنغولياً (بما في ذلك فاعلون رئيسيون في القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية) في عام 2022، في مختلف مجالات القدرة الإنتاجية والسياسة الاقتصادية، لدعم تنويع الاقتصاد والصادرات دعماً كلياً نحو القطاعات الخضراء والتحرك نحو تحول هيكلي معزز. ورافق ذلك إصدار خمسة تقارير بحثية وكتيبات إرشادية خلال السنة، تتضمن توصيات وتوجيهات ملموسة لتحسين السياسات وتنفيذها. وساعد البرنامج أيضاً على رسم سلاسل القيمة لثمانية منتجات خضراء واعدة في أنغولا ودعم تطويرها نحو إمكانية تصديرها.

11- وإذا كان عمل الأونكتاد في مجال القدرات الإنتاجية وصف بوضوح التحديات والثغرات الإنمائية على نطاق الاقتصاد، وقدم توصيات سياساتية مخصوصة ومحددة إلى البلدان المستهدفة، فمن الجدير بالذكر أنه في حالة "البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: برنامج التدريب الثاني في مجال التجارة"، أفاد عمل الأونكتاد في تحديد ثمانية قطاعات اقتصادية خضراء جديدة مجدية من أجل التنويع والمضي في تنمية سلاسل القيمة والصادرات. وعلاوةً على ذلك، أدى البرنامج المشترك لدعم أنغولا إلى تحسين قدرة واضعي السياسات الوطنية تحسيناً كبيراً من خلال نهجه الكلي في سبعة مجالات مترابطة للسياسة الاقتصادية[4]. وأدى هذا البرنامج المتعدد القطاعات إلى نشوء ثقافة شاملة للمجتمع بأسره، ما يسر وضع سياسات متسقة. ومن خلال البرنامج، قُدمت مساهمات ساعدت على صوغ سياسات أفضل وعلى تنفيذها، ودُرب رواد الأعمال على الاستفادة من الفرص الجديدة. وسلم الأونكتاد بنجاح إدارة برنامج إمبريتيك للتدريب على ريادة الأعمال إلى رابطة وطنية من القطاع الخاص تعمل الآن كمؤسسة مضيفة لبرنامج إمبريتيك في البلد. ويمكن رؤية تأثير البرنامج في صادرات المنتجات غير النفطية من أنغولا، التي نمت بالقيمة الحقيقية منذ عام 2016. ويظهر التأثير كذلك في تزايد قيمة إجمالي صادرات البلد إلى بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. واستُشهد بالبرنامج مثالاً على نجاح عالمي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[5] في عام 2022.

12- **وضع استراتيجيات متماسكة لتنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا.** في إطار مشروع لحساب الأمم المتحدة للتنمية (الشريحة 12) بعنوان "استراتيجيات متماسكة لتنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا"، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع وزارة الاستثمار والصناعة والتجارة في جمهورية تنزانيا المتحدة، حلقة عمل إقليمية تحمل الاسم نفسه في 12 و13 تشرين الأول/أكتوبر 2022 في دار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة. وكانت حلقة العمل الإقليمية بمثابة متابعة لحلقات العمل الوطنية

(1) انظر: https://unctad.org/meeting/validation-results-national-productive-capacities-gap-assessment-ethiopia و https://unctad.org/meeting/training-statistical-methodological-and-computational-aspects-productive-capacities-index.

(2) انظر: https://unctad.org/meeting/workshop-fostering-productive-capacities-and-structural-economic-transformation-nigeria.

(3) انظر: https://unctad.org/meeting/training-statistical-methodological-and-computational-aspects-productive capacities-index-0.

(4) المجالات السياساتية المترابطة هي: (أ) تحديد القطاعات الخضراء غير النفطية وتطويرها؛ (ب) تحديد الصناعات الثقافية والإبداعية وتطويرها؛ (ج) استعراض سياسات الاستثمار وتنفيذها؛ (د) تنمية ريادة الأعمال والتدريب عليها؛ (هـ) السياسة التجارية؛ (و) تيسير التجارة؛ (ز) لوجستيات النقل والتجارة.

(5) انظر: https://sdgs.un.org/publications/sdg-good-practices-2nd-edition-2022.

التي عُقدت في جمهورية تنزانيا المتحدة (نيسان/أبريل 2021) ورواندا (أيار/مايو 2021) وبوركينا فاسو (حزيران/يونيه 2022). وضمت حلقة العمل الإقليمية مسؤولين من بوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا، وبلداناً أفريقية مختارة غير مستفيدة، وممثلين عن القطاع الخاص، ووكالات منفذة شريكة، وخبراء دوليين لمناقشة التحديات والفرص المرتبطة بوضع استراتيجيات متماسكة لتنمية القدرات الإنتاجية. وأعرب المشاركون في حلقة العمل عن تقديرهم الكبير لحلقة العمل والعروض، وكانت نتائج معظم التقييمات المقدمة إما جيدة جداً أو ممتازة.

13- وخلال السنة قيد الاستعراض، قدم الأونكتاد أيضاً الدعم إلى وزارة الاستثمار والصناعة والتجارة في جمهورية تنزانيا المتحدة في الاضطلاع بعمل ميداني في مدن مختارة في البلد، للحصول على وجهات نظر القطاع الخاص بشأن المعوقات الحالية والناشئة والتحديات التي تواجه تعزيز القدرات الإنتاجية. وساهم العمل الميداني، الذي استهدف شركات محلية تعمل في القطاعات الفرعية لبناء الأسقف والإسمنت والصلب والسيراميك والمنسوجات وعباد الشمس والسكر، في عملية تنفيذ سياسات الوزارة لبناء القدرات الإنتاجية وتدعيم التوسع الصناعي والتجاري في جمهورية تنزانيا المتحدة. وقدم الأونكتاد أيضاً خدمات استشارية في مسائل القدرات الإنتاجية واستعان بخبير استشاري لتنفيذ سياسات وزارة التنمية الصناعية والتجارة والحرف اليدوية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بوركينا فاسو لمساعدة المسؤولين في صوغ وتنفيذ سياسات لتنمية القدرات الإنتاجية في البلد.

14- وشارك الأونكتاد، بالتعاون مع أمانة شبكة بحوث السياسات الاقتصادية في رواندا، في تنظيم المؤتمر السنوي الثامن للبحوث الذي عُقد يومي 26 و27 أيار/مايو 2022 تحت موضوع عريض هو "من وحي تجربة جائحة كوفيد-19 [مرض فيروس كورونا]: سياسات لتسريع تعافي الاقتصاد الرواندي والإقليمي". وأسهمت نتائج البحوث التي نوقشت في المؤتمر في تقديم توصيات سياساتية إلى الحكومة بشأن خيارات محددة للسياسة الاقتصادية في الأجل القصير والمتوسط والطويل من أجل المضي قُدماً في مسار جديد وشامل للانتعاش والنمو في رواندا والمنطقة. وأصدر مجلس شبكة بحوث السياسات الاقتصادية شهادة تقدير لإدارة الأونكتاد اعترافاً بالدعم المقدم.

15- **اتفاقات الاستثمار الدولية.** واصل الأونكتاد مساعدة البلدان الأفريقية في إصلاح نُظم الاستثمار الدولية. ففي عام 2022، كان الأونكتاد جزءاً من فرقة عمل ساعدت الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في إبرام بروتوكول الاستثمار، الذي أُقر على المستوى الوزاري في كانون الثاني/يناير 2023. وبناءً على طلب الدول الأعضاء، أجرى الأونكتاد استعراضات شاملة لاتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أيلول/سبتمبر 2022. وقام الأونكتاد، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بصوغ اتفاق استثمار إقليمي عربي جديد ومجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن وضع سياسات الاستثمار للبلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية. وأخيراً، من خلال برنامج مشترك بين الأونكتاد والبنك الإسلامي للتنمية بشأن تشجيع الاستثمار وسياسات الاستثمار الدولية، وضع الأونكتاد والبنك مجموعة من المبادئ التوجيهية غير الملزمة لسياسات الاستثمار من أجل دعم تحسين مناخ الاستثمار في البلدان الأعضاء في البنك.

16- **الحواجز غير التعريفية والتدابير غير التعريفية.** عمل الأونكتاد مع الاتحاد الأفريقي على وضع وتنفيذ الآلية الإلكترونية للإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية في القارة ورصدها والقضاء عليها، التي تستند إلى المرفق 5 من البروتوكول المتعلق بالتجارة في السلع الملحق بالاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتبعاً لذلك، واصل الأونكتاد تقديم الدعم من خلال التدريب الفردي لمراكز التنسيق الوطنية المعنية بالحواجز غير التعريفية في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وواصل تمويل خدمات المساعدة التقنية التي يقدمها خبير داخل أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

بشأن الأعمال المتصلة بالحواجز غير التعريفية، والحواجز التقنية أمام التجارة، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. وعلاوةً على ذلك، كشف الأونكتاد حملات التوعية بين التجار بشأن الأداة الإلكترونية الجديدة والفرصة التي تتيحها لتحسين التصدي للحواجز غير التعريفية. ونتيجة لذلك، زاد مستخدمو الموقع الإلكتروني[6] للآلية الإلكترونية المعنية بالحواجز غير الجمركية بنسبة 22 في المائة، من 200 8 مستخدم في عام 2021 إلى 000 10 مستخدم في عام 2022.

17- وواصل الأونكتاد الإسهام في زيادة الشفافية بشأن التدابير غير التعريفية، بما فيها التدابير التنظيمية والتدابير المتخذة داخل الحدود، وخفض تكاليف التدابير غير التعريفية من خلال جمع بيانات شاملة ونشرها على القطاعين العام والخاص. وفي هذا الصدد، يكفل الأونكتاد إتاحة البيانات ذات الصلة مجاناً لجميع الجهات المعنية من خلال قاعدة بيانات نظام الأونكتاد للتحليلات والمعلومات التجارية[7] ومكتب المساعدة للتجارة العالمية، الذي يقوده الأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية[8]. ولضمان إتاحة بيانات جيدة النوعية واستخدامها الفعال من جانب البلدان الأعضاء في تعزيز اتساق السياسات والتعاون التنظيمي بين المستخدمين الآخرين لقاعدة البيانات، أجرى الأونكتاد سلسلة من أنشطة جمع البيانات عن بناء القدرات والتدابير غير التعريفية في تشاد وتوغو ورواندا والسنغال وغابون وغينيا وكينيا وموزامبيق والنيجر في عام 2022.

18- **نظام إدارة الديون والتحليل المالي.** في إطار هذا البرنامج، يدعم الأونكتاد البلدان الأفريقية في مجال إدارة الديون العامة من خلال توفير البرمجيات والإدماج بالنُظم العامة لمعلومات الإدارة المالية، وكذلك بناء القدرات في مجالات التحقق من صحة بيانات الديون، وإحصاءات الديون، وتحليل حافظات الديون. وفي الوقت الحاضر، يستخدم برمجيات نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) 26 مكتباً لإدارة الديون في أفريقيا[9] من أجل إدارة التزاماتها العامة على أساس يومي. ولضمان تحقيق نتائج مثلى من البرمجيات، يساعد الأونكتاد كذلك البلدان المستفيدة على إدماج نظام دمفاس في النُظم العامة لمعلومات الإدارة المالية. ونتيجة لذلك، تواصل البلدان المستفيدة الاستفادة من قواعد بيانات شاملة تتعلق بالديون لأغراض تشغيلية وللتحليل والإبلاغ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان لدى 87 في المائة من البلدان المستخدمة سجلات شاملة للديون الخارجية للحكومة المركزية ولدى 75 في المائة سجلات شاملة للديون المحلية في نظام دمفاس. وبفضل الدعم المستمر المقدم من الأونكتاد لتعزيز شفافية الديون من خلال التحليل والإبلاغ، أصدر 18 بلداً نشرات إحصائية للديون وأصدر 15 بلداً استعراضات لحافظات الديون، أي بزيادة قدرها ثلاثة بلدان وبلد واحد، على التوالي، عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وعلاوةً على ذلك، قدم 96 في المائة من البلدان المستخدمة لنظام دمفاس في أفريقيا تقارير إلى قاعدة بيانات نظام الإبلاغ عن المدينين بالبنك الدولي، ولدى 10 بلدان أدلة إجرائية محدثة، ولدى 9 بلدان خطط للتعافي من الكوارث تغطي قاعدة بيانات دمفاس.

19- **مشروع النقل والربط التجاري في عصر الجائحات.** في عام 2022، نشر الأونكتاد دليلاً لبناء قدرات البلدان النامية في مرونة سلسلة التوريد البحرية ومساعدة أصحاب المصلحة على طول سلسلة التوريد البحرية على حسن إدارة المخاطر، والاستعداد لمواجهة الاختلالات، وضمان تدابير استجابة فعالة

(6) انظر: https://www.tradebarriers.africa.

(7) انظر: https://trainsonline.unctad.org/home.

(8) انظر: https://globaltradehelpdesk.org/ar.

(9) البلدان المستخدمة لنظام دمفاس في أفريقيا هي إثيوبيا وإريتريا وأنغولا وأوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو والجزائر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسودان وغابون وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا – بيساو وكوت ديفوار والكونغو ومدغشقر ومصر وموريتانيا والنيجر.

وتمكين التعافي السريع. كما يتضمن دليل الخدمات اللوجستية البحرية المرنة وموقع إلكتروني دراسات حالات إفرادية مختارة وأفضل الممارسات في اختلال الموانئ من مناطق مختلفة، بما في ذلك من إفريقيا، مثل الموانئ في جنوب أفريقيا وجيبوتي ومصر ونيجيريا.

20- **ممرات النقل والعبور**. يدعم الأونكتاد أيضاً، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، تعزيز ممر الطرق العابرة للصحراء، الذي يضم ستة بلدان (تشاد وتونس والجزائر ومالي والنيجر ونيجيريا) واستغلاله تجارياً. وعلى وجه أكثر تحديداً، أجرى الأونكتاد، اعترافاً منه بالأهمية المتزايدة لممرات النقل والتجارة في جميع أنحاء العالم والفوائد المحتملة للممرات الاقتصادية الفعالة، تقييماً تحليلياً موضوعياً للممر البري العابر للصحراء، فسلط الضوء على مشاكل الأداء والتحديات والعقبات التي تقوض عملياته، فضلاً عن الحلول المحتملة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، نشر الأونكتاد تقريراً بعنوان *نحو ممر اقتصادي: الاستغلال التجاري للطريق العابر للصحراء وإدارته*[10]، وهو تقرير يقدم في جملة أمور توصيات لإنشاء آلية مناسبة لإدارة ممر الطرق العابرة للصحراء كأداة رئيسية لتعزيز ممر الطرق العابرة للصحراء واستغلاله تجارياً من أجل إحداث تأثير أفضل بوصفه ممراً اقتصادياً إقليمياً.

21- **تسهيل المرور العابر والنقل والتجارة في غرب أفريقيا لتحسين المشاركة في سلسلة القيمة.** يسعى هذا المشروع، الممول في سياق مبادرة الإطار المتكامل المعزز، إلى وضع استراتيجية دون إقليمية لتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بمسائل المرور العابر والنقل وتيسير التجارة. وقد أطلق الأونكتاد المشروع في 30 أيار/مايو 2022 في جنيف؛ والبلدان المستفيدة هي بنن وبوركينا فاسو والنيجر. وأجريت في إطار المشروع، في غضون عام من تنفيذه، دراسة عن الإطار القانوني للنقل في بوركينا فاسو، في آب/أغسطس 2022، ودراسة أخرى عن تقارب الإطار التشريعي للنقل دون الإقليمي، في تشرين الأول/أكتوبر 2022. واستُعرضت الاتفاقية المحدثة للمرور البري العابر بين الدول التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل صوغ خطة تنفيذية، كما استُعرضت التشريعات المتصلة بالنقل لتقديم اقتراحات تنظيمية لزيادة الكفاءة، ولا سيما لقطاع النقل البري في البلدان المستفيدة. وعلاوةً على ذلك، وُضعت أيضاً خرائط طريق من خلال مشروع تنفيذ برنامج فعال للمرور العابر في البلدان المستفيدة ولدعم الربط الجمركي من خلال النظام المترابط لإدارة السلع العابرة[11] بين ممري واغادوغو – لومي ونيامي – كوتونو. وأُجري أيضاً مسح على طول ممري لومي – واغادوغو وكوتونو – نيامي في كانون الأول/ديسمبر 2022 لتحديد الاختناقات التي تفسر الزيادات في أوقات العبور والتكلفة النهائية للسلع.

22- **قائمة فرص التنويع لعام 2022**. في عام 2022، أصدر الأونكتاد قائمة تحدد للمرة الأولى أكثر من 45 000 منتج من المنتجات الجديدة ذات الإمكانات التصديرية التي يمكن أن تساعد في تنويع الاقتصادات. وتهدف القائمة إلى إطلاع الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين الذين ينشئون نُظم ابتكار وطنية على مجالات المنتجات التي يمكن استخدام التكنولوجيا فيها لتنويع الاقتصادات تحقيقاً للتحول الهيكلي. وتُستخدم قائمة المنتجات أساساً لعملية شاملة لتحديد أنشطة اقتصادية وتقييمها واختيارها من أجل تنويع الصادرات وهي تسمح بتدخلات حكومية استراتيجية لوضع الاستراتيجيات الصناعية. ففي أنغولا[12] مثلاً، القطاعات الثلاثة الأولى من حيث إمكانية تنويع الصادرات هي الأجهزة الميكانيكية والمنتجات الصيدلانية واللدائن. ولما كان إنتاج اللدائن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإنتاج النفط وبالنظر إلى أن أنغولا هي ثاني أكبر منتج للنفط في أفريقيا، فمن الواضح أن إمكانية التنويع الاقتصادي هذه

(10) انظر: https://unctad.org/publication/trans-saharan-road-corridor.

(11) يُعرف باسمه المختصر بالفرنسية TSIGMA. انظر أيضاً: https://unctad.org/publication/sigmat-system-asycuda-journey-west-africa.

(12) انظر: https://unctad.org/system/files/official-document/tcsdtlinf2022d6_ao.pdf.

مرتبطة بثروات البلد. وتقدم القائمة معلومات عن أربعة مجالات رئيسية هي: (أ) الإحصاءات الأساسية المتعلقة بالتنويع؛ و(ب) القطاعات الجديدة المحتملة للتنويع التي تشمل جميع المنتجات، والأسواق التي تتيح فرصاً تصديرية متنامية؛ و(ج) القطاعات الجديدة المحتملة للتنويع التي لا تشمل سوى منتجات مؤسسات الأعمال الزراعية، والأسواق التي تتيح فرصاً تصديرية متنامية؛ و(د) أمثلة على منتجات جديدة محتملة ذات فرص تصديرية أعلى. وبإمكان المستخدمين، بالإضافة إلى الاطلاع على القائمة كاملةً، تنزيل صحائف الوقائع المتعلقة بفرادى الاقتصادات ومجموعة البيانات الكاملة للصادرات الجديدة المحتملة من موقع الأونكتاد الشبكي[13].

23- **النظام الآلي للبيانات الجمركية.** لا يزال برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) يتمتع بحضور قوي في أفريقيا، حيث يقوم 39 بلداً وإقليماً بتشغيل أو تطبيق نُظم أسيكودا[14]، بما في ذلك 28 من أصل 33 بلداً من أقل البلدان نمواً و13 من أصل 16 بلداً من البلدان النامية غير الساحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُقعت ستة مشاريع وطنية جديدة أو مُددت آجالها لتوفير الدعم التقني لأنشطة تيسير التجارة في أنغولا وبوروندي وجيبوتي والسودان وملاوي. وشملت الأنشطة الرئيسية تنفيذ أحدث جيل من نُظم تكنولوجيا المعلومات الجمركية أو الارتقاء بمستواه (أسيكودا وورلد) في تشاد ورواندا وغامبيا والنيجر، وتنفيذ وحدة مراقبة التقييم من أسيكودا وورلد في مالي، وإطلاق النافذة الوحيدة للتجارة في زمبابوي، ونشر وحدة النافذة الوحيدة للإدارة الآلية للإعفاءات الضريبية في بوروندي، وتطوير وصلة بينية لتبادل بيانات الإعلان الموحدة مع النافذة الوحيدة في النيجر. وعلاوةً على ذلك، ساعد الأونكتاد، في إطار مشروع تنفيذ النافذة الوحيدة في أوغندا، على أتمتة مبادرات أخرى لتيسير التجارة، مثل القرار المسبق، والمناطق الحرة، والمشغلين الاقتصاديين المعتمدين. وأطلقت موزامبيق نظاماً لإدارة تراخيص التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض وُضع بالتعاون مع اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، أُطلق عليه اسم eCITES. وصارت توغو ثالث بلد بعد كوت ديفوار ومدغشقر ينصب أداة أسيكودا للإخطار التلقائي بالبيانات، وهي وحدة برمجية تيسر تجميع الإحصاءات التجارية عن طريق استخراج البيانات التجارية والجمركية لصالح منظمة التجارة العالمية.

24- وعلى وجه الإجمال، أدى برنامج أسيكودا إلى زيادة توافر البيانات التجارية الآنية وتعزيز الكفاءة في تجهيز السلع. فعلى سبيل المثال، تستطيع بوروندي الآن تجهيز أكثر من 71 في المائة من طلباتها التجارية في غضون 24 ساعة، ويتم تخليص 80 في المائة من السلع العابرة إلى إثيوبيا في أقل من 4 ساعات في جيبوتي[15]. كما أسهم تنفيذ برنامج أسيكودا وورلد في إيجاد فرص عمل وتعزيز الكفاءة في تحصيل الإيرادات. فعلى سبيل المثال، تضاعفت إيرادات الجمارك في مطار نجامينا في تشاد[16]، وأُحدثت أكثر من 000 1 وظيفة في غامبيا من خلال نظام أسيكودا وورلد[17]. وأخيراً، عولج 80 في المائة من المدفوعات التي تجمعها هيئة الإيرادات في غامبيا إلكترونياً عن طريق نظام أسيكودا[18].

(13) انظر: https://unctad.org/system/files/official-document/tcsdtlinf2022d6_en.pdf.

(14) انظر: https://asycuda.org/en/user-countries/.

(15) انظر: https://unctad.org/webflyer/asycuda-compendium-2022.

(16) انظر: https://tchadinfos.com/economie-les-recettes-de-la-douane-de-laeroport-ont-double-grace-au-systeme-sydonia-world/.

(17) انظر: https://thepoint.gm/africa/gambia/national-news/accfa-conveys-20th-agm.

(18) انظر: https://www.voicegambia.com/2022/04/19/about-80-of-gra-payments-handling-electronically-dcg-jallow/.

25- وخلال السنة قيد الاستعراض، نشر البرنامج *The SIGMAT System: The ASYCUDA Journey in West Africa – Facilitating Cross-Border Transit Trade* (نظام سيغمات: رحلة أسيكودا في غرب أفريقيا – تسهيل تجارة المرور العابر عبر الحدود)[19]، والطبعة الثالثة من خلاصة أسيكودا لدراسات الحالات الإفرادية التي تسلط الضوء على فوائد تنفيذ نُظم أسيكودا في 22 بلداً مختلفاً[20]، و *ASYCUDA Report 2021/22 (تقرير أسيكودا عن الفترة 2021/2022)*[21].

باء- معالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود

26- يساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية على الحد من مواطن الضعف في اقتصاداتها حيال الاعتماد على السلع الأساسية وعلى استكشاف الفرص المتاحة لتحسين القيمة المضافة في الإنتاج والصادرات وتعزيز التنويع الاقتصادي. وفي هذا السياق، قدم الأونكتاد للبلدان الأفريقية توجيهات بشأن الكيفية التي يمكنها بها تسخير التجارة لتحقيق التحول الهيكلي وبشأن الكيفية التي يمكنها بها تحسين أنظمة السياسات التجارية لتعزيز قدرتها التنافسية وتيسير إدماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

27- **"الثورة الصناعية الرابعة" من أجل تنمية شاملة للجميع.** في عام 2022، أعد الأونكتاد تقريراً عن "الثورة الصناعية الرابعة" ("Industry 4.0")، يركز فيه على الأتمتة والتغيرات القائمة على البيانات في تكنولوجيات وعمليات التصنيع والاتجاه نحو استخدام المصانع الذكية والصيانة التنبؤية والطباعة الثلاثية الأبعاد وأجهزة الاستشعار الذكية في عمليات الإنتاج. ويقول التقرير إن استخدام تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة في الصناعة التحويلية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والحد من التأثير البيئي للتصنيع وقد يخلق فرص عمل بدلاً من أن يستبدلها. ومع ذلك، قد لا تحول مثل هذه التكنولوجيات ميزة أجور التصنيع من الاقتصادات الناشئة إلى الاقتصادات الصناعية. غير أن التقرير يشير إلى أن معظم الشركات في غالبية البلدان النامية، بما فيها تلك الموجودة في أفريقيا، ليست جاهزة لاستخدام هذه التكنولوجيات. وعليه، للاستفادة من تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، تحتاج معظم البلدان النامية إلى زيادة التصنيع. وسيتطلب ذلك نهجاً متوازناً يشمل بناء قاعدة صناعية قوية ومتنوعة وفي الوقت نفسه نشر تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة في مجال الصناعة التحويلية. كما سيتطلب إقامة وتعزيز الشراكات والتعاون الدولي لتيسير التنويع الاقتصادي ونشر التكنولوجيا واعتمادها من شركات الصناعة التحويلية في البلدان النامية.

28- **الاستعراض الوطني للصادرات الخضراء في أنغولا.** يشكل الاستعراض الوطني للصادرات الخضراء في أنغولا أحد مكونات "البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: برنامج التدريب الثاني في مجال التجارة". ويهدف البرنامج الممول من الاتحاد الأوروبي إلى تدريب ممثلين من حكومة أنغولا والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية على دراسة القضايا ذات الصلة بتطوير القطاعات الخضراء وسلاسلها القيمية، مع إيلاء اهتمام خاص لفرص التصدير المتاحة للشركاء التجاريين في الجنوب الأفريقي وفي بقية العالم. وخلال السنة قيد الاستعراض، ركزت أنشطة الأونكتاد على تقديم الدعم لوضع سياسة بشأن إنتاج العسل وخطة لرصد المخلفات في أنغولا. وبالتعاون مع جامعة جوزيه إدواردو دوس سانتوس، أُجري نشاط لتدريب المدربين في أنغولا في تشرين الأول/أكتوبر 2022، مع التركيز على

(19) UNCTAD, 2022. UNCTAD/DTL/ASYCUDA/INF/2022/1، جنيف، متاح في: https://unctad.org/webfly er/sigmat-system-asycuda-journey-west-africa.

(20) انظر: https://unctad.org/webflyer/asycuda-compendium-2022.

(21) UNCTAD, 2022. UNCTAD/TCS/DTL/INF/2022/5، جنيف، متاح في: https://unctad.org/system/files/o fficial-document/tcsdtlinf2022d5_en.pdf.

توطيد المعرفة والممارسة العملية، كما عُقدت جلسات حول قضايا البيئة وتربية النحل، وإقامة نشاط تجاري مستدام في إنتاج العسل.

29- **الإطار التمويلي الوطني المتكامل والتدفقات المالية غير المشروعة.** في إطار مشروع لحساب الأمم المتحدة للتنمية بعنوان "نحو أُطر تمويل وطنية متكاملة"، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واصل الأونكتاد تنفيذ العناصر الفرعية المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية والتدفقات المالية غير المشروعة. ولا يزال التركيز منصبا على القياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة، باستخدام منهجية وضعها الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عبر تنظيم سلسلة من حلقات العمل. وحتى الآن، استفاد 12 بلداً أفريقياً (أنغولا وبنن وبوركينا فاسو وجنوب أفريقيا وزامبيا والسنغال وغابون وغانا ومصر وموزامبيق وناميبيا ونيجيريا) من المساعدة التقنية في إطار المشروع. وخلال السنة قيد الاستعراض، قُدمت إلى بوركينا فاسو والسنغال سلسلة من أنشطة المساعدة التقنية بشأن القياس الإحصائي للمؤشر 16-4-1 من أهداف التنمية المستدامة. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أمّن الأونكتاد مزيداً من الموارد لمرحلة ثانية من العنصر الفرعي المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة.

30- **دعم تنفيذ بلدان أفريقية مختارة للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.** من أجل تقديم الدعم الفعال لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وقع الأونكتاد مذكرة تفاهم مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للتعاون في مجالات التجارة في السلع، والوصول إلى الأسواق، وقواعد المنشأ، والتجارة في الخدمات، والاستثمار، والإحصاءات، وريادة الأعمال، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي، والنقل، وتيسير التجارة، والمرور العابر، وإصلاح الجمارك ورقمنتها، وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام التجارة والاستثمار، والبحث وتحليل السياسات، واتساق السياسات في نُظم التجارة والاستثمار، ورصد وتقييم عملية التنفيذ.

31- وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، يدعم الأونكتاد بلداناً أفريقية مختارة لتفعيل استراتيجياتها الوطنية لتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وحتى الآن، ناقش الأونكتاد نطاق هذا التدخل مع حكومات غانا وكوت ديفوار وملاوي والنيجر لتعزيز معارفها وقدراتها في تحديد الأسواق المتخصصة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من خلال مسح سلاسل القيمة، والمساهمة في التنفيذ الفعال لاستراتيجياتها الوطنية.

32- **تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً في قضايا منظمة التجارة العالمية.** يبقى دور الأونكتاد محورياً لمشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة فعالة ومنصفة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن قواعد المنشأ وأفضليات الوصول إلى الأسواق. وخلال السنة قيد الاستعراض، تمكن الأونكتاد من زيادة وعي ممثلي أقل البلدان نمواً بمفاهيم قواعد المنشأ ونتائجها على إمكاناتها التجارية وساهم في ذلك من خلال سلسلة من الدورات التدريبية والبحثية بشأن الوصول إلى الأسواق والأفضليات التجارية وقواعد المنشأ. وصار ممثلو الدول الأعضاء الآن أكثر استعداداً لتحديد أولوياتهم التجارية والتعبير عنها في محافل التفاوض المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لواضعي السياسات والباحثين والمفاوضين التجاريين في أقل البلدان نمواً، بل وعموم الجمهور، الوصول إلى قواعد بيانات مفصلة ومحدثة تتضمن بيانات مفصلة عن الإحصاءات التجارية المترابطة، والعروض التعريفية وقواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فضلاً عن معدلات استخدام منتجات بعينها في إطار نظام الأفضليات المعمم، وهي بيانات لازمة لتوجيه عملية وضع السياسات الوطنية القائمة على الأدلة.

33- **تخضير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.** يقوم الأونكتاد، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بتنفيذ مشروع يهدف إلى دعم إدراج المبادرات الخضراء في استراتيجيات التنفيذ الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، عن طريق بناء قدرات الخبراء الوطنيين والإقليميين في البلدان الأفريقية. وقد أُطلق المشروع في عام 2022 على أن ينفَّذ حتى كانون الأول/ديسمبر 2023. ويجري تنفيذ المشروع في شمال أفريقيا (تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) وغرب أفريقيا (بوركينا فاسو وتوغو والسنغال وغامبيا) ووسط أفريقيا (تشاد وغابون). وحتى الآن، أُعدت في إطار المشروع مذكرات تحليلية إقليمية بشأن سلاسل القيمة الخضراء والتجارة وتغير المناخ ووُزعت على جهات الوصل الوطنية. وبعد اجتماعات ثنائية مع جهات الوصل الوطنية، اختيرت سلاسل القيمة الخضراء الوطنية ذات الأولوية. وبالمثل، في أعقاب اجتماع إقليمي حول سلاسل القيمة الخضراء الإقليمية، اختيرت فرق من الخبراء الإقليميين لغرب أفريقيا وشمال أفريقيا ووسط أفريقيا لإجراء بحوث متعمقة حول سلاسل القيمة الخضراء ذات الأولوية في مناطقهم.

34- **برنامج الصناعة التحويلية المستدامة والتلوث البيئي.** يدعم الأونكتاد، من خلال برنامج الصناعة التحويلية المستدامة والتلوث البيئي، وبالتعاون مع وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية، البحوث والتدخلات ذات الصلة الرامية إلى الحد من آثار قطاع الصناعة التحويلية في البلدان المستفيدة في الصحة البيئية وفي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن التصدي لبعض أكثر التحديات إلحاحاً المرتبطة بالتلوث البلاستيكي. وتهدف تدخلات البرنامج إلى تسريع تطوير حلول عملية ذات تأثير محتمل والأخذ بها. ومن خلال هذا البرنامج، يعمل الأونكتاد مع الشبكة القانونية لأفريقيا على توفير التدريب على الخيارات السياساتية للتخفيف من التلوث البلاستيكي في شرق أفريقيا، بمشاركة واضعي السياسات من سبعة بلدان في جماعة شرق أفريقيا (أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ورواندا وكينيا). وخلال السنة قيد الاستعراض، أُنتجت لوحة متابعة[22] من خلال البرنامج لمساعدة واضعي السياسات والعاملين في القطاع الخاص على تحديد الأثر التلويثي للصادرات الرئيسية من 10 بلدان جنوب الصحراء الكبرى، بمراعاة بارامترات تحليل دورة الحياة.

35- **برنامج التعاون المبتكر في مراقبة المحاصيل.** ينفذ الأونكتاد هذا المشروع بالشراكة مع الأكاديمية الصينية للعلوم وتحالف المنظمات العلمية الدولية. وينقل البرنامج نُظم مراقبة المحاصيل المكيفة والمحلية التي تتناسب مع الأوضاع والتحديات الفريدة لكل بلد. وعليه، تتلقى البلدان المشاركة تدريباً على التكنولوجيا بحيث تصير قيّمة على البيانات التي تُجمع خلال المشروع. وبعد تدريب عبر الإنترنت أُجري في عام 2021 في الجزائر وموريشيوس، جُمعت في عام 2022 بيانات عن توقعات نمو ومردود عدة محاصيل رئيسية للسماح بإقامة نظام محلي لمراقبة المحاصيل في البلدين. ومن المقرر عقد حلقة عمل تدريبية إقليمية في أيار/مايو 2023 في موريشيوس.

جيم- تحسين القدرة التنافسية

36- يدعم الأونكتاد بلداناً أفريقية في تحسين قدرتها التنافسية بمساعدتها على النهوض بأداء أسواقها، وزيادة كفاءة أجهزتها الحكومية، وتحقيق توزيع أفضل للمهام بين الدول والأسواق. ويتجسد هذا الدعم من خلال إنشاء أطر تنظيمية وقانونية جديدة، وتهيئة بيئة مؤاتية لتسخير الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التبادل التجاري من خلال التجارة الإلكترونية باستخدام هذه التكنولوجيا.

(22) انظر: https://unctad.org/news/dashboard-shows-environmental-impacts-exports-african-and-south-asian-countries.

37- **استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.** في عام 2022، أكمل الأونكتاد استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في كل من أنغولا وبوتسوانا. وكان الهدف من هذا العمل مساعدة البلدين على تحويل اقتصاديهما من اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد قائم على المعرفة من خلال تطبيق التكنولوجيات والابتكار في بيئة من السياسات التمكينية. وأدت استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وما يتصل بها من تدريب إلى تحسين قدرة أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص على تقييم قدراتهم الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتحديد الثغرات وأوجه عدم الاتساق في السياسات، وتحديد الإجراءات ذات الأولوية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أُطلق استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في سيشيل لتحديد السياسات المناسبة التي ستحفز الابتكار وتتغلب على مواطن ضعفها بوصفها دولة جزرية صغيرة.

38- **سياسة المنافسة وحماية المستهلكين.** واصل الأونكتاد دعمه للبلدان الأفريقية في تعزيز سياسات المنافسة وحماية المستهلكين بناءً على طلب الحكومات. وكمتابعة لاستعراض النظراء الذي أُجري في ملاوي عام 2021، قام الأونكتاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بالتعاون مع لجنة المنافسة والتجارة العادلة في البلد، بتنظيم تدريب لـ 25 موظفاً من موظفي اللجنة في مختلف مجالات إنفاذ قوانين المنافسة، بما في ذلك فعالية الوكالات، وخطة التحقيق وسير عملها، وتحليل عمليات الاندماج، والتحقيقات وحلها، على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتحليل الاتفاقات الاحتكارية، والتفتيشات المباغتة. ومن خلال عقد اجتماعات ثنائية بين الأونكتاد وشركاء رئيسيين، اتفق وفد الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي على إدراج سياسة المنافسة في برامجهما الرباعية السنوات ابتداءً من عام 2023، ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة اللجنة في أنشطة الدعوة في إطار برامجها، وستواصل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إعطاء ملاوي الأولوية في برنامج أنشطتها. وعلاوةً على ذلك، قام الأونكتاد، بالتعاون مع مجلس المنافسة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية في المغرب، بتدريب القضاة المغاربة في مختلف المواضيع المتصلة بتطبيق قانون المنافسة.

39- ومن خلال المرحلة الثانية من مشروع إقليمي بشأن تعزيز المنافسة وحماية المستهلك، بدأ الأونكتاد العمل التحضيري لتقرير استعراض الأقران بشأن قانون وسياسة حماية المستهلك في غابون. والهدف الرئيسي للمشروع هو تطوير القدرات المؤسسية والبشرية وتعزيز سياسات المنافسة وحماية المستهلك في وسط أفريقيا، وتحديداً في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. ويجري تقديم المساعدة التقنية من خلال المشروع إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في إعداد إطار مرجعي بشأن قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. وستحصل جمهورية الكونغو الديمقراطية على مزيد من الدعم من خلال إنشاء وتشغيل الهيكل الوطني المسؤول عن تطبيق القانونين المتعلقين بحرية التسعير ولوائح المنافسة اللذين سُنا في عام 2018.

40- **الملكية الفكرية من أجل التنمية.** في عام 2022، واصل الأونكتاد دعم البلدان النامية في معالجة الأبعاد الإنمائية لحقوق الملكية الفكرية والنهوض بالإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية كوسيلة لتعزيز الوصول إلى الأدوية. وقدم الأونكتاد، من خلال مشروعه المتعلق بحوافز الاستثمار للإنتاج المحلي للمضادات الحيوية الأساسية في شرق أفريقيا، الدعم إلى جماعة شرق أفريقيا في الإنتاج المحلي للمضادات الحيوية الأساسية نظراً لضرورة مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات. وعقد الأونكتاد اجتماعاً إقليمياً للخبراء يومي 29 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، في نيروبي، بالشراكة مع أمانة جماعة شرق أفريقيا. وركزت المناقشات في الاجتماع الذي شارك فيه 25 خبيراً إقليمياً ودولياً على كيفية تعزيز إنتاج المضادات الحيوية الأساسية في المنطقة. واختُتم الاجتماع بنجاحه في اعتماد إطار إقليمي لإنتاج المضادات الحيوية الأساسية وآلية إقليمية لتبادل المعلومات بشأن توريد المضادات الحيوية.

41- **التدريب في مجال السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار**. نظم الأونكتاد سلسلة من الدورات التدريبية على الإنترنت بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وأهداف التنمية المستدامة. وكانت الدورات التدريبية مفتوحة للبلدان الأفريقية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إطار فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وهو ذراع تشغيلي لآلية تيسير التكنولوجيا التابعة للأمم المتحدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، حضر 70 مشاركاً من تونس ولبنان ومصر حلقة دراسية شبكية عن النُهج الحالية لوضع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في سياق أهداف التنمية المستدامة والابتكار وريادة الأعمال وتصميم أدوات سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وعُقدت جلسة تدريبية حضورية في شباط/فبراير 2023 في أديس أبابا. ومن المسائل الرئيسية التي شملها التدريب تنفيذ السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ورصدها وتقييمها؛ وتقييم الاحتياجات في مجال نقل التكنولوجيا؛ والعلوم المفتوحة؛ والمسائل الجنسانية في العلم والتكنولوجيا والابتكار. وحضر الدورة أربعة وعشرون مشاركاً من إثيوبيا وتوغو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وسيشيل وغامبيا وغينيا والكاميرون وكينيا وليسوتو وموريتانيا وناميبيا ونيجيريا، فضلاً عن الاتحاد الأفريقي. ووجد المشاركون أن التدريب أفادهم في استعراض السياسة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتصميمها وتنفيذها وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

42- وساهم برنامج العالمات الشابات وبرنامج الدكتوراه للعلماء الشباب اللذان أطلقهما الأونكتاد بالتعاون مع جامعة أوكاياما (اليابان) في بناء رأس المال البشري في ميادين متصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وفي سد الفجوة بين الجنسين من خلال المساواة بينهما والتمكين الجنساني في البحث العلمي. وفي عام 2022، شاركت 13 عالمة شابة من إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وغامبيا ومصر وأجرين بحوثاً في اليابان. كما استفاد باحثون من الفلبين ومدغشقر ونيجيريا من هذا البرنامج، مع التركيز على مجالات امتدت من الهندسة الإلكترونية إلى البيانات المفتوحة ومعالجة مياه الصرف الصحي وخدمات الإرشاد الزراعي.

43- **مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة**. تجمع المبادرة بين التأثير الإيجابي للتكنولوجيا الرقمية والقوة التحويلية لريادة الأعمال النسائية من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام، تماشياً مع الهدفين 5 و8 من أهداف التنمية المستدامة. وتستفيد المبادرة من الدور البارز الذي تضطلع به مجموعة صغيرة من القيادات النسائية الناجحة للغاية في التجارة الإلكترونية، تُدعى "مناصرات مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة". وفي عام 2022، شمل فصلان دراسيان رئيسيان مكوناً جديداً عن الملكية الفكرية. ومن أجل تحقيق تأثير أكبر، واصل الأونكتاد، من خلال البرنامج، الاستفادة من شراكات جديدة، مثل الشراكة مع مجموعة دويتشه بوست دي إتش إل، التي مكنت نساء، منهن نساء أفريقيات، من المشاركة في برنامج زمالات الشبكة العالمية لكلية إدارة الأعمال دي إتش إل غوتريد[23] من أجل الإرشاد والتدريب. علاوةً على ذلك، في كانون الأول/ديسمبر 2022، نشر الأونكتاد ورقة بعنوان *تعزيز ريادة الأعمال النسائية في الاقتصاد الرقمي: رؤى من مناصرات مبادرة الأونكتاد للتجارة الإلكترونية من أجل المرأة*[24]، جرى فيها استعراض العقبات الرئيسية التي تواجهها رائدات الأعمال في المجال الرقمي في البلدان النامية، بما في ذلك في أفريقيا، والتوصية باتخاذ تدابير قابلة للتنفيذ لتمكين النساء من تطوير مؤسسات أعمال رقمية ناجحة.

44- **استراتيجيات وخطط عمل التجارة الإلكترونية**. عمّق الأونكتاد تعاونه مع البلدان الأفريقية بشأن النهوض بالتجارة الإلكترونية من خلال وضع استراتيجيات وخطط عمل للتجارة الإلكترونية. وعلى وجه

(23) انظر: https://gbsn.org/what-we-do/programs/gotrade-gbsn-fellowship-program/.

(24) انظر: https://unctad.org/publication/fostering-women-entrepreneurship-digital-economy.

الإجمال، استفادت سبعة بلدان في أفريقيا (بنن وبوتسوانا وتونس ورواندا وكينيا ومصر وملاوي) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الدعم الذي يقدمه الأونكتاد لوضع استراتيجيات أو خطط عمل للتجارة الإلكترونية. وتشكل وثائق السياسات هذه خرائط طريق للكيفية التي يمكن أن تدعم بها التجارة الإلكترونية الأهداف الإنمائية الاستراتيجية للبلدان. وفي عام 2022، قدم الأونكتاد أيضاً الدعم لتونس في وضع خطة عمل لتزويد الحكومة بأداة تشغيلية وتخطيطية لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ إجراءات محددة مختارة في تقييمات الجاهزية للتجارة الإلكترونية، استناداً إلى الأولويات السياساتية للبلد. وساعدت خطة العمل على تعزيز التنسيق والحوار على الصعيد الوطني بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. كما أتاح فرصة لإقامة المزيد من الروابط بين أصحاب المصلحة المعنيين وتحفيز المشاركة من الشركاء الإنمائيين الآخرين في تونس لزيادة التأثير.

45- وعقب الانتهاء من تقييم جاهزية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتجارة الإلكترونية، بدأ الأونكتاد العمل، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية الإقليمية، على وضع أول استراتيجية للتجارة الإلكترونية للجماعة. وتتماشى الاستراتيجية مع رؤية 2050 للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي مفيدة لجهود المنطقة للاستفادة الكاملة من التكنولوجيا من أجل تسريع التغيير الهيكلي والتنمية وتعزيز التكامل الإقليمي. وبالمثل، بعد إطلاق تقييم الجاهزية للتجارة الإلكترونية في حزيران/يونيه 2022، بدعم من الأونكتاد، وضعت حكومة كينيا مشروع استراتيجية للتجارة الإلكترونية بالتشاور مع مجموعة من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. وعلاوةً على ذلك، في إطار متابعة استراتيجية التجارة الإلكترونية لبوتسوانا، استفاد 119 من رواد الأعمال في مجال التجارة الإلكترونية من سلسلة من الأنشطة التدريبية التي يسرها الأونكتاد بهدف تعزيز قدرتهم على بناء وتطوير مؤسسات أعمال على الإنترنت والارتقاء بها دولياً. وقيم أكثر من 90 في المائة من المشاركين في جميع الدورات الأربع التدريب بأنه "مفيد جداً".

46- **الجاهزية للتجارة الإلكترونية.** في عام 2022، واصل الأونكتاد تقييم حالة البيئة التمكينية للتجارة الإلكترونية في الدول الأعضاء. وجرى حتى الآن تزويد 16 بلداً وجماعتين اقتصاديتين إقليميتين في أفريقيا بتشخيص لبيئتها التمكينية للتجارة الإلكترونية من خلال تقييم الجاهزية للتجارة الإلكترونية[25].ويُجرى حالياً تقييم جديد في كل من الجزائر وموريتانيا، ويُزمع إجراء تقييم في كل من زمبابوي وغانا.

47- ويبين الاستعراض الثاني الذي أجراه الأونكتاد لتنفيذ البرنامج[26] أن البلدان تأخذ أكثر فأكثر زمام عملية التنفيذ وتحرز تقدماً جيداً. وجاءت توغو والسنغال في عداد أفضل البلدان أداءً (بمعدل تنفيذ قدره 81 في المائة) في استعراضي التنفيذ اللذين أُجريا حتى الآن. وتشمل النتائج والآثار الملموسة الأخرى اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم الرقمي في المناهج الدراسية لمرحلة التعليم ما قبل المدرسي والمراحل الابتدائية الأولى في تشرين الأول/أكتوبر 2022، واعتماد أول بطاقة ماستركارد تعمل كبطاقة سحب في ملاوي، بالشراكة مع مشغل للهواتف المحمولة[27]، وإنشاء لجنة استشارية للتجارة الإلكترونية لأصحاب المصلحة المتعددين في النيجر، وافتتاح مركز بيانات جديد من المستوى 3 في

(25) أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وتوغو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسنغال وكوت ديفوار وكينيا وليبريا وليسوتو ومالي ومدغشقر وملاوي والنيجر والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

(26) UNCTAD, 2022, Fast-Tracking Implementation of eTrade Readiness Assessments, second edition (United Nations publication, Sales No. E.22.II.D.21, Geneva).

(27) انظر: https://www.mastercard.com/news/eemea/en/newsroom/press-releases/press-releases/en/2021/august/tnm-mpamba-and-mastercard-partner-to-transform-malawi-s-payment-landscape/.

السنغال. علاوةً على ذلك، ولتحسين تسليم الميل الأخير في أوغندا، زادت خدمات البريد والسعاة عدد مراكز الاستلام المسجلة المستخدمة في تجهيز البريد وتسليمه بنسبة 18 في المائة[28].

48- **أسبوع التجارة الإلكترونية في عام 2022**. نظم الأونكتاد، من خلال مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع وبالتعاون مع الشركاء، أسبوع التجارة الإلكترونية في الفترة من 25 إلى 29 نيسان/أبريل 2022، بمشاركة حضورية وعن بعد، تحت شعار "تسخير البيانات والرقمنة لأغراض التنمية". وكان الهدف من هذا الحدث تعزيز قدرة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك البلدان الأفريقية، على مواصلة المشاركة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما، لبناء مجتمعات أكثر مرونة وشمولاً للجميع في بيئة مختلفة اختلافاً شديداً بعد جائحة كوفيد-19.

49- **فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي**. يعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي على بناء توافق الآراء من خلال الجمع بين الدول الأعضاء في الأونكتاد وأصحاب المصلحة الآخرين لمناقشة المواضيع ذات الصلة بالسياسات، وتعظيم المكاسب الإنمائية من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والتصدي للتحديات المرتبطة بها. وعُقدت الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي في عام 2022 في شكل هجين وحضرها ما يقرب من 400 مشارك، منهم أكثر من 230 مندوباً حكومياً من 80 دولة عضواً، منها 20 دولة أفريقية. وبُحث في الدورة موضوع "التعافي من جائحة كوفيد-19 في ظل اقتصاد تتزايد رقمنته: آثار ذلك على التنمية المستدامة". وأتاحت الدورة فرصة لتبادل الدروس المستفادة من التدابير السياساتية المتخذة للتصدي للجائحة في أفريقيا.

50- وأنشأ فريق الخبراء الحكومي الدولي الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لتحسين توافر البيانات عن هذا الموضوع. ويهدف الفريق العامل إلى النهوض بالتعاون بشأن قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وتعزيز توافر الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وجودتها وقابليتها للمقارنة وقابليتها للاستخدام ووجاهتها لدعم وضع سياسات قائمة على الأدلة، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية حيث يوجد نقص كبير في الإحصاءات ذات الصلة. وعُقد الاجتماع الثالث للفريق العامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وجمع أكثر من 200 مشارك مسجل، بما في ذلك من عدة بلدان أفريقية.

51- **التكنولوجيات المتقدمة للزراعة الأسرية**. نظم الأونكتاد، بالتعاون مع الدائرة الوطنية للتدريب الصناعي بإدارة بيرنامبوكو الإقليمية، حلقة عمل في الفترة من 30 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير 2023، في البرازيل، حول استخدام التكنولوجيات المتقدمة للزراعة الأسرية. وركزت حلقة العمل على تقييم التكنولوجيات وإدارتها، وعلى استخدام التكنولوجيات المتقدمة في الزراعة الدقيقة. وباستخدام دراسة حالة إفرادية من الأرياف في المنطقة شبه القاحلة في شمال شرق البرازيل، أظهرت حلقة العمل الفوائد العملية لاستخدام التكنولوجيات المتقدمة في الزراعة الأسرية. وكان الهدف بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والخبراء بشأن استخدام التكنولوجيات الرائدة في الزراعة، ولا سيما في الزراعة الأسرية. وكان المشاركون في حلقة العمل خبراء من بوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وسيشيل وغامبيا والكاميرون وكينيا وموزامبيق.

52- **تيسير الأعمال**. واصل الأونكتاد نشر أدوات تيسير الأعمال من خلال برنامجه للنظم الشبكية والإلكترونية (الحكومة الإلكترونية)، أي التنظيم الإلكتروني والتسجيل الإلكتروني والبوابات التجارية، في عدة بلدان أفريقية لتحسين مناخ الأعمال فيها. ففي عام 2022، أطلق الأونكتاد نُظم التسجيل الإلكتروني

(28) انظر: https://www.ucc.co.ug/wp-content/uploads/2021/07/UCC_1Q21-MARKET-PERFOMANCE-REPORT_-compressed.pdf.

في بوروندي وتوغو وليبيا. ووسع الأونكتاد أيضاً نطاق استخدام بوابات المعلومات التجارية في أوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزنجبار بجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وليسوتو ونيجيريا. ودُرب موظفو الخدمة المدنية في بوروندي وتوغو وليسوتو على مبادئ تبسيط الإجراءات الإدارية وتصميم خدمات إلكترونية محورها المستعملون. وأدى استخدام نُظم الحوكمة الإلكترونية إلى زيادة كبيرة في شفافية الإجراءات المتصلة بالاستثمار وسرعتها وأتمتتها وتبسيطها في معظم البلدان الأفريقية. فعلى سبيل المثال، تضاعف تسجيل الشركات في بنن في العامين التاليين لتركيب نظام التسجيل (2020–2022): وكان ثلث المسجلين من النساء، و50 في المائة منهم دون سن 30 عاماً، و50 في المائة من خارج العاصمة[29].

53- **مشاريع تقييم آثار التكنولوجيا.** ينفذ الأونكتاد حالياً، بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية، مشاريع لتقييم آثار التكنولوجيا في قطاعي الطاقة والزراعة في جنوب أفريقيا وزامبيا وسيشيل. وتعالج المشاريع نقص القدرة على تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتكنولوجيات الجديدة والناشئة في قطاعي الطاقة والزراعة بحيث يمكن تسخير فوائدها وتقليل آثارها السلبية المحتملة. وتحرز المشاريع تقدماً جيداً بإنشاء لجنة توجيهية وفريق خبراء في كل بلد مستفيد. كما نظم الأونكتاد في عام 2022 أنشطة ذات صلة في مجال بناء القدرات. وعلى المدى المتوسط إلى الطويل، ينبغي أن يمكّن المشروع هذه البلدان من تطوير قدراتها المؤسسية على مواصلة مسح آثار التكنولوجيات ورصدها وتقييمها كجزء من الاستراتيجيات الإنمائية التطلعية.

دال- تمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم

54- في إطار هذه الفئة، قدم الأونكتاد الدعم إلى البلدان النامية في المجالات التالية: التجارة والنوع الاجتماعي، والقضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، والمحاسبة والإبلاغ، وكذلك القضايا الرئيسية المتصلة بالسلع الأساسية.

55- **مجموعة مواد تعليمية بشأن التجارة والنوع الاجتماعي.** وضع الأونكتاد، كعنصر من عناصر أنشطته في مجال بناء القدرات بشأن التجارة والنوع الاجتماعي، مجموعة مواد تعليمية تشمل وحدات تعليمية ودورات دراسية إلكترونية. والهدف من مبادرة التعلم عن بعد هذه هو تزويد واضعي السياسات والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بأدوات لتحليل العلاقة ذات الاتجاهين بين التجارة والنوع الاجتماعي، ووضع أنشطة سياساتية وبحثية وأنشطة دعوة تراعي الفوارق بين الجنسين. وشكلت الوحدة التعليمية المعنونة "التجارة والروابط الجنسانية: تحليل لأقل البلدان نمواً"[30] التي نشرها الأونكتاد الأساس لدورة دراسية إلكترونية جديدة أثْرت حافظة دورات الأونكتاد الدراسية الإلكترونية بشأن التجارة والنوع الاجتماعي. وبناءً على ذلك، قُدمت نسختان من الدورة في حزيران/يونيه – تموز/يوليه 2022 وتشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2022، على التوالي، وشارك فيهما أشخاص من 38 دولة أفريقية[31]. وبالنظر إلى الدور الهام الذي يؤديه صغار التجار عبر الحدود، درب الأونكتاد أيضاً 35 امرأة في بوتسوانا لتعزيز الوعي بقواعد التجارة والإجراءات الجمركية وتدعيم مهارات التجار في ريادة الأعمال والقدرة على الصمود للتعافي من أزمة كوفيد-19. وعلى وجه الإجمال، تُبرز الانطباعات الإيجابية الواردة

(29) انظر: https://monentreprise.bj/.

(30) انظر: https://unctad.org/publication/trade-and-gender-linkages-analysis-least-developed-countries.

(31) إثيوبيا وإسواتيني وأوغندا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو وتونس والجزائر وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسنغال والسودان وغابون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا – بيساو والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وليبريا وليسوتو ومالي ومدغشقر ومصر وملاوي وموريشيوس وموزامبيق والنيجر ونيجيريا.

من المشـــاركين في التدريب فيما يتعلق بأهداف الوحدات التدريبية أهمية تأثير عمل الأونكتاد من خلال البرنامج على تعزيز الوعي وتوجيه السياسات التجارية والجنسانية.

56- **بناء القدرات بشـأن القضـايا الرئيسـية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصـادي الدولي.** قدم الأونكتاد ست دورات قصيرة للبعثات الدائمة التي مقرها في جنيف، ضمت مندوبين من 25 بلداً أفريقياً. وكانت المواضـــيع التي غطتها هذه الدورات مترابطة مع التنمية ومعالجة التحديات التي تواجهها الاقتصـادات النامية، وبالتالي ترتبط ارتباطاً مباشـراً بتحسـين معارف المندوبين، من خلال المسـاهمة في دورهم في تنفيذ عقد التنمية الصـــناعية الثالث لأفريقيا (2016-2025). وبالإضـــافة إلى ذلك، دعمت المواضـيع المجالات السـتة التي ترشـد التوجه الاسـتراتيجي للشـراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مثل التكامل الإقليمي والتنمية البشرية والأمن الغذائي.

57- **المحاسبة والإبلاغ.** أدى مشروع للأونكتاد بشأن أطر السياسات التمكينية للإبلاغ عن استدامة المشاريع وعن أهداف التنمية المستدامة إلى إقامة شراكة إقليمية لتعزيز الإبلاغ عن الاستدامة في أفريقيا من شـــأنها أن تزيد من دعم الاســـتدامة في الأمد الطويل واســـتمرار التعاون إلى ما بعد تاريخ انتهاء المشروع. وفي عام 2022، أجرى الأونكتاد أنشطة لتمتين الشراكة من خلال زيادة عدد الأعضاء، البالغ عددهم حالياً 50 كياناً من 25 بلداً. وبالإضـــافة إلى ذلك، قدم الأونكتاد كجزء من المشـــروع خطة عمل وطنية لكل من جنوب أفريقيا وكينيا كيما يتســـنى للشـــركات إعداد تقارير عالية الجودة عن الاســـتدامة وأهداف التنمية المستدامة. وقدمت خطة العمل توصيات وأنشطة مقترحة لسد الثغرات في المجالات ذات الأولوية المحددة في تقييم سابق للبنية التحتية للإبلاغ في البلدان.

58- **التدريب في مجال السـلع الأسـاسـية.** في عام 2022، أجرى الأونكتاد سـلسـلة من الدورات التدريبية بشـأن السـلع الأسـاسـية للباحثين الشـباب، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصـادية، وللمسؤولين الحكوميين من المستوى المتوسط، بما في ذلك خبراء التجارة وممارسوها من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وعقب تقديم وحدة تدريبية بشأن السلع الأساسية في مركز التدريب على السياسات التجارية في أفريقيا، وقع الأونكتاد مذكرة تفاهم مع المركز، سيقوم الأونكتاد بموجبها بوضع وحدة تدريبية بشأن السلع الأساسية تقدَّم للطلبة كل سنة. وحظيت الدورات بتقدير المشاركين.

ثالثاً- الموارد المالية المرصودة لأفريقيا

59- أُنفق 32,3 في المائة من مجموع نفقات مشـــاريع الأونكتاد، أي ما يعادل 014 028 17 دولاراً (حتى كانون الثاني/يناير 2023)، على مشـــاريع لدعم التنمية في أفريقيا. وفي حين أن هذا الرقم يمثل زيادة هامشية بنحو 5 في المائة في القيمة المطلقة من نفقات مشاريع الأونكتاد التي بلغت 561 246 16 دولاراً في عام 2021 في إفريقيا، فإنه يبين، وهذا هو الأهم، أن الوزن النسبي لنفقات مشاريع الأونكتاد في إفريقيا في إجمالي نفقات مشاريعه ما برح يتراجع منذ عام 2017. ويشار بوجه خاص إلى أن هذه الحصة تراجعت بنسبة 11,7 نقطة مئوية، من 44 في المائة في عام 2016 إلى 32,3 في المائة في عام 2022.